دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليليه

د. صلاح على أبو النصر*

مستخلص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في تعزيز أبعاد الأداء المالي لدى المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة لأراء عينة عشوائية من مدراء الفروع لتلك المصارف للتعرف على تصورات المسؤولين بالمصارف لأبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في هذه المصارف ومقدرتهم على استيعاب دوافع التحول من الصيرفة المتخصصة الى الصيرفة الشاملة وآليات ومتطلبات التحول وأثره في تعزيز الأداء المالي.

وقد اتبع الباحث منهج الدراسة الوصفية المعتمدة على تحليل البيانات، ومنهج الدراسة المقارنة، حيث تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية في مجال مفهوم المصارف الشاملة والأداء المالي الاستراتيجي، لأجل بلورة الأسس التي يقوم عليها الإطار النظري، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي لعينة من أفراد مجتمع الدراسة ومن ثم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات باستخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت النتائج أن المصارف السعودية تتمتع بمستوى أداء مالي استراتيجي متوسط، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة علي أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف السعودية، حيث أنه كلما ازداد مستوى تطبيق المصرف لوظائف المصارف الشاملة كلما ازداد تقدير أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصرف، وبالتالي يمكن من خلال الاهتمام الجيد بتطبيق وظائف المصارف الشاملة وتعزيز فوائدها، أن نعزز من مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف السعودية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الشاملة – مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي – الصيرفة الشاملة – المصارف السعودية.

• أستاذ الاقتصاد المشارك، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
E-mail: s.abouelnasr@yahoo.com

مقدمـة

١ -الإطار العام للدراسة:

إن طبيعة الاقتصاديات المعاصرة تتسم بالتغير المستمر، الأمر الذي يفرز تحديات تتطلب التكيف معها في صورة إصلاحات. والنظام المصرفي المملكة العربية السعودية ليس بمعزل عن ذلك، إذ يعرف الاقتصاد السعودي تحولا من منطق اقتصادي مبني على التخطيط إلى منطق جديد أكثر انفتاحا وتحررا.

فالساحة المصرفية العالمية عرفت جملة من التحولات العميقة في نهايات القرن العشرين بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العولمة التي زادت من الاعتماد المتبادل بين مختلف الاقتصاديات، ونمو العولمة المالية، مما أدى إلى انتشار ظاهرة العدوى وسرعة انتشار الأزمات، ولعل أبرز هذه التحولات ظاهرة البنوك الشاملة كواحدة من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك حيث ظهرت كيانات مصرفية جديدة تعتبر تحولاً واضحا في عالم البنوك ، فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال مبدأ التخصص أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك وآخر هو تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر ملائمة مع أنواع محددة من الموارد، بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ،إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة أظهر المفهوم الخاص بالبنوك الشاملة ، وهو إحدى التطورات المصرفية الهادفة إلى جعل البنوك تؤدي في آن واحد الوظائف التقليدية لها والوظائف غير التقليدية كالمتعلقة بالاستثمار. بما يعني أنها تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال. حيث تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان. والقيام بدور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها. وهي بهذا لا تتقيد بالتخصص المحدود، فأصبحت توسع نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات (عبد العظيم، ١٩٩٩).

فالبيئة المصرفية في المملكة العربية السعودية ليست بمنأى عن هذه التطورات، فهي تشهد حالة منافسة حادة وانفتاح على بيئة الصيرفة العالمية تدفعها إلى التفكير الجدي بتبني الاستراتيجيات العالمية الرامية إلى تعزيز الأداء المصرفي وزيادة الموقف السوقي وتطوير نوعية وطريقة عملها كاعتماد مفهوم المصارف الشاملة.

ومن ناحية أخرى، وبالتزامن مع هذه التحولات العالمية ومواكبةً للتطور والأخذ بظروف السوق وتحقيق التغيير المطلوب خاصة منه التنظيمي، لجأت الكثير من المصارف إلى أسلوب إدارة الجودة كمنطلق للتغيير واعتباره فلسفة عمل وشعار للتحسين والتطوير، مما يسمح لها بالاستمرارية وتعزيز قدراتها التنافسية في البيئة المصرفية، وظهرت مقاييس أداء جديدة وأدوات قياس للأداء المالي مثل بطاقة الأداء المتوازن تدعم جودة الأداء المصرفي.

وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع تطبيق مفهوم البنوك الشاملة لدى القطاع المصرفي السعودي وما هو تأثير ذلك على الأداء المالي الاستراتيجي كأحد مؤشرات الأداء المصرفي من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، وتم اختيار عينة من البنوك في المنطقة الغربية ممثلة بعدد أرع مدن كبرى وهي مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف، حيث تنتشر بها البنوك وفروعها، ويعتقد الباحث أن العينة المختارة تمثل غالبية المصارف السعودية.

١-٢ مشكلة الدراسة:

نظراً للبيئة التنافسية التي تعيشها المصارف في المملكة العربية السعودية وسعيها المستمر نحو تحسين الأداء المصرفي ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، فإن ذلك يستدعي البحث والدراسة في واقع مواكبة القطاع المصرفي السعودي للتطورات المصرفية العالمية التي تترك أثارا ايجابية على الأداء المصرفي، ومن هذه التطورات التحول نحو الشمول المالي لدى المصارف، لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

١-هل تختلف المصارف السعودية فيما بينها في درجة تطبيق مفهوم المصارف الشاملة؟

٢-هل تمتلك المصارف السعودية تصوراً عن أبعاد الآداء المالي الاستراتيجي ومكوناته الأساسية؟

٣-هل يمكن التحقق من أثر تطبيق المصارف السعودية لمفهوم المصارف الشاملة في تعزيز أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي؟

١-٣ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة فيما يلي:

١-الدور الذي تلعبه المصارف في تمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، مما يعكس أهمية البحث في كافة المبادرات التي تؤثر في أدائها.

٢-أنه يركز على أحد المواضيع المصرفية الحديثة وهو مفهوم (المصارف الشاملة)، ودور هذا المفهوم في تعزيز الأداء المالي.

٣-كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تقييم مدى توافر مكونات الأداء المالي كأحد الركائز الأساسية التي تساعد المصارف على تحسين ربحيتها وتحسين خدماتها.كما تتضح هذه الأهمية مما قد تسفر عنه الدراسة من نتائج وتوصيات تفيد المسئولين عن القطاع المصرفى فى عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات.

١-٤أهداف الدراسة:

الأهداف الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها هي كالتالي:

١-تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري عن مفهوم المصارف الشاملة ودوافع المصارف المتخصصة بالتحول إلى مصارف شاملة، وآليات ومتطلبات عملية التحول هذه، بالإضافة إلى الحديث عن مفهوم الأداء المالي وأثر التحول إلى مصرف شامل في تعزيز الأداء المالي.

٢- المقارنة بين المصارف السعودية في تطبيق هذا المفهوم لغايات معرفة العوامل التي تحكم تطبيقه في البيئة المصرفية السعودية.

٣-الكشف عن واقع تبني القطاع المصرفي السعودي لمفهوم المصارف الشاملة وفقاً لتقييم مدراء الفروع في المصرف.

٤-الكشف عن تصورات مدراء الفروع في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية حول مدى تكوين أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصرف.

٥-الكشف عن مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمدى تبني المصرف لمفهوم المصارف الشاملة وتأثير ذلك على أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصرف من وجهة نظر مدراء الفروع في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية.

١-٥فروض الدراسة:

١-الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط تقدير مدراء الفروع في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية لمدى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في المصارف التي يعملون بها والمتوسط الفرضي (٣).

٢-الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى **($\alpha \leq 0.05$)** لدرجة تطبيق المصرف لمفهوم المصارف الشاملة في تعزيز مكونات الأداء المالي الاستراتيجي المتوفرة من وجهة نظر مدراء الفروع في المصرف.

٣-الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد العينة لمستوى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية تعزى للمتغيرات الوسيطة التالية: نوع المصرف (تقليدي أو إسلامي)، ارتباط المصرف (محلي، أجنبي).

١-٦ الإطار المنهجي للدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تبني منهج الدراسة الوصفية المعتمدة على تحليل البيانات، ومنهج الدراسة المقارنة، حيث تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية في مجال مفهوم المصارف الشاملة ومفهوم الأداء المالي الاستراتيجي، لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، وقد تم توضيح مفهوم المصارف الشاملة وتطورها ومعاييرها وأهم الوظائف التي تؤديها، بالإضافة إلى الدوافع التي تقف وراء انتشار المصارف الشاملة وتحول المصارف المتخصصة إلى بنوك شاملة، ومن ناحية أخرى سيتم الحديث عن أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي وكيفية قياسها، ليتم وضع المنطلقات الأساسية لنموذج الدراسة. كما سيتم الوقوف عند أهم الدراسات السابقة، التي تشكّل رافداً حيوياً في الدراسة وما تتضمنه من محاور معرفية. والوقوف على أداء وقوة ومتانة القطاع المصرفي السعودي، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فسوف يتمّ إجراء المسح الاستطلاعي لعينة من أفراد مجتمع الدراسة والطلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة المصممة لهذه الدراسة ومن ثم سيتم تحليل البيانات المتجمعة من خلال الاستبيانات باستخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واختبار فرضيات الدراسة.

وتتم هذه الدراسة من خلال الإجراءات التالية:

١-مراجعة الإنتاج الفكري في مجال مفهوم المصارف الشاملة للتعرف على أهم مؤشرات التطبيق (الوظائف) في المصارف العالمية وإعداد قائمة بها.

٢-مراجعة الإنتاج الفكري في مجال الأداء المالي الاستراتيجي للتعرف على أهم أبعاده ومعايير القياس لتحديد المعايير التي تستند إليها الدراسة.

٣-إجراء دراسة مسحية لمدراء الفروع في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية للكشف عن تقييمهم لمدى تطبيق مفهوم المصرف الشامل لدى المصرف الذي يعملون به، بالإضافة إلى تقييمهم لمدى توفر مكونات الأداء المالي الاستراتيجي لدى المصرف بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي تناولتها أحدث الدراسات السابقة في هذا المجال.

١-إجراء التحليل اللازم للكشف عن الفروقات بين المصارف السعودية في تطبيق المفهوم الشامل ومعرفة العوامل التي تحكم ذلك الفرق.

٢-إجراء التحليل اللازم للكشف عن العلاقة التأثيرية لتطبيق مفهوم المصرف الشامل على تعزيز مكونات الأداء المالي الاستراتيجي لدى فروع المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية.

٢-الإطار النظري والدراسات السابقة:

٢-١ نشأة وتطور المصارف الشاملة

نشأت فكرة المصرف الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن، ومما ساعد على انتشارها عدة عوامل منها: الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة المصارف وتراجع ما يعرف بالتخصص الوظيفي والقطاعي، وانتشار موجة التحرر من القيود في كافة الأنشطة المالية والاقتصادية واشتداد المنافسة العالمية بين المصارف. ويعتمد المصرف الشامل على سياسة التنويع في الأنشطة والمناطق والجغرافية وفي القطاعات الاقتصادية بهدف التقليل من معدلات المخاطرة المحتملة. ولقد لعبت المصارف وما زالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا بهذا التطور. ولقد تعددت الكتابات التي تشرح وتفسر دور المصارف في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل المصرفي. كما تتعدد وتتباين تجارب الدول في هذا المجال ، وأيا كان الأمر يمكن القول إن دور المصارف هو محصلة[١]:

١-التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الاقتصادات المختلفة وطبيعة ومدى عمق المرحلة التنموية التي تمر بها.

٢-تطور السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الوطنية والدولية التي تؤثر على دور المصارف.

٣-التطورات والسياسات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما.

٤-مدى إدراك أهمية الوظائف التي تضطلع بها المصارف في أي اقتصاد.

٢-٢ النظريات المفسرة لأداء المصارف [٢]:

أ- نظرية القروض التجارية:

تعتمد هذه النظرية على التقاليد الانجلو سكسونية وفكر آدم سميث، ويخلص مضمونها في أن المصرف التجاري يجب أن يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، وهي تلك التي لا تزيد

مدتها عن عام. كما عليه أن يحافظ على السيولة ويتعامل بالأوراق التجارية في مجال الأنشطة التجارية، التي هي بطبيعتها متكررة وقصيرة الأجل.

ب- نظرية التبديل:

تذهب هذه النظرية إلى القول إن مركز المصرف التجاري ينعم بالاستقرار إذا استطاع أن يحافظ على السيولة لديه من خلال ما يعرف بتحويل أو تبديل ما لديه من الأوراق المالية أو إعادة خصم الأوراق التجارية. ومن ثم ترى أن المصرف التجاري لا يجب أن يفرط في توظيف الأصول لديه من خلال التوسع في الإقراض وكذلك الاستثمارات في السوق المفتوحة ودعم وتنويع محفظة أوراقه المالية.

جـ- نظرية الدخل المتوقع:

ترى هذه النظرية أنه يجب التركيز عند ممارسة المصرف لنشاطه على الدخل المتوقع منه، وبالتالي يجب أن تذهب قروض المصرف إلى المجالات ذات الدخل المتوقع المرتفع والمتوقع نجاح مشروعاتها. ومن هنا، ترى النظرية أن المصارف تستطيع أن تدخل في مجال القروض طويلة الأجل. وأن تمنحها للمشروعات الاستثمارية ورجال الأعمال والقروض العقارية وتلك المخصصة لمواجهة الاستهلاك.

د- نظرية إدارة الخصوم:

تخلص هذه النظرية إلى أن المصرف التجاري يعتمد في نشاطه على أصوله من حيث الحجم والهيكل وكذلك على حجم وهيكل الخصوم المتوافرة لديه. وذلك رغبة في توفير السيولة لمقابلة حاجات المودعين إلى المال والسيولة، وكذلك لتلبية حاجات طالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الرئيسي للأرباح التي تحصل عليها المصارف.

٢-٣ دوافع التحول الى المصارف الشاملة:

تشهد المصارف تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينات بصفة خاصة. وهذه التحولات تصب في الاتجاه في التحول نحو المصارف الشاملة وتعدد وتنوع وازدياد كثافة الوظائف التي تؤديها. ومن بين أهم هذه الدوافع[٣]:الدوافع الذاتية والتطور والتحولات في الاقتصادات المحلية والوعي لدى جمهور المتعاملين والمنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والتطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات.

٢-٤مفهوم المصارف الشاملة:

يمكن تعريف المصرف الشامل على أنه " المصرف الذي يقدم خدمات متنوعة إلى جميع العملاء من مختلف القطاعات " (الطاهر، ٢٠٠٧).

وكذلك تعرف المصارف الشاملة على " أنها المصارف التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات ". (عبد الخالق، ٢٠٠٢).

٢-٥مزايا المصارف الشاملة:

تناولت دراسة (Saunders and Walter,2012) مزايا المصارف الشاملة ولعل أهمها المساعدة في تقليل درجة المخاطرة بسبب التنويع في محفظة المصرف الإقراضية والاستثمارية من جهة، والتنوع في مصادر الأموال من جهةٍ أخرى. وتمكين المصرف من تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية والمصرفية لتلبية كافة احتياجات عملائه المتنامية والمتطورة، والمساعدة في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تقديم الخدمات التمويلية والمصرفية المتنوعة لكافة القطاعات.

٢-٦المهام التي تمارسها المصارف الشاملة:

تعود أهمية المصارف الشاملة إلى الوظائف التي تستطيع أن تقوم بها والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير التي تشهدها الاقتصادات. وتغطي هذه الوظائف كثير من النشاطات التي تضم الأنشطة المصرفية التقليدية التي اعتادت المصارف التجارية أن تنهض بها، ووظائف بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال.

٢-٧المتطلبات الواجب توافرها عند تبني العمل المصرفي الشامل:

إن تطبيق مفهوم المصارف الشاملة يتوجب توفر متطلبات أساسية لابد من أخذها في الحسبان تتمثل في: (Miguel and Pedro, 2012)

١-اختلاف صور المخاطرة التي تتعرض لها المصارف لدخولها أنشطة مستحدثة لم يسبق التعامل فيها من قبل وهذا ما يترتب عليه تعريض أموال المودعين للمخاطر.

٢-وجوب الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي مع تطوير الكوادر البشرية، وتطوير النظم والأساليب المتبعة لتتناسب مع ما تقدمه من وظائف متطورة في ظل وجود إدارة متميزة وفعالة.

٣-وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها إلى أنشطة المصرف. مع ضرورة توفر نظام رقابي فعال.

٢-٨عوامل النجاح في المصارف الشاملة[٤]:

١-إن تحقيق النجاح المطلوب للمصارف الشاملة يتطلب توافر ما يلي:

٢-امتلاك المصرف حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية.

٣-دخول المصرف إلى الأنشطة المالية الحديثة واقتحام أنشطة وخدمات جديدة.

٤-ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة الأجل والمشروعات الإنتاجية.

٢-٩أنشطة المصارف الشاملة لتنويع مصادر التمويل:

١-إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول.

٢-الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي.

٣-اتخاذ المصارف الشاملة لشكل الشركات القابضة المصرفية.

٤-إصدار أوراق مالية قابلة للتداول.

٢-١٠ تطور أداء القطاع المصرفي السعودي[٥]:

على المستوى العربي تأتى المصارف السعودية في المرتبة الرابعة من حيث معدل استخدام الخدمات المالية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات كنسبة من البالغين من ٤٦,٤% عام ٢٠١١ إلى ٦٩,٤% عام ٢٠١٤، وصولاً إلى ٧١,٧% عام ٢٠١٧، بحسب بيانات البنك الدولي[٦]. وعلى مستوى الجنس، فلدى ٨٠,٥ % من الذكور حساب مصرفي مقابل ٥٨,٢% من الإناث، وفقاً لأحدث بيانات البنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من ١٥,٢% عام ٢٠١١ إلى ٥٨,٢% عام ٢٠١٧[٧]. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في السعودية نتيجة الجهود المستمرة من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف السعودية، لتسهيل وتحسين وسائل الوصول الى الخدمات المالية الرسمية.

كما أحدث القطاع المصرفي السعودي نقلة تكنولوجية كبيرة في خدمات المستهلك خلال العام ٢٠١٨ تماشياً مع ابتكارات التكنولوجيا المالية. وقد تم إطلاق المدفوعات الرقمية لتسهيل الدفع والشراء في أغسطس ٢٠١٨، من خلال تفعيل خدمة المحافظ الرقمية عبر الجوال. وذلك في إطار تطوير قطاع التجارة الإلكترونية وتمكينه رقمياً، وتعزيز الشمول المالي في المملكة.. وضمن هذا الإطار، قام ٦١,٢% من البالغين في السعودية بعمليات دفع أو استلام أموال عبر الإنترنت عام ٢٠١٧، واستخدم ٣٥,٧% من البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً في

السعودية هواتفهم المحمولة أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية، وهي ثاني أعلى نسبة عربياً بعد الإمارات (٢,٩%).[٨]

وقد بلغت الموجودات المجمعة بنهاية ٢٠١٨ حوالي ٦١٦,٥ مليار دولار، بزيادة ٠,٣% عن نهاية العام ٢٠١٧.[٩] في حين بلغ مجموع الودائع حوالي ٤٣٠,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنحو ٠,٣% عن نهاية عام ٢٠١٧، نتيجة تراجع ودائع الهيئات الحكومية بأكثر من ١٠% عن نهاية ٢٠١٧، لتصل إلى ٨٣,٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٨، مع قيام الحكومة بسحب تمويل طارئ كانت ضخته في القطاع المصرفي للتغلب على نقص في التمويل بسبب هبوط أسعار النفط. في المقابل، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو ٣% لتصل إلى نحو ٣٤٠ مليار دولار خلال الفترة نفسها. أما مجموع القروض فبلغ نحو ٤٦٨,٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨، بزيادة ٣,٦% عن نهاية عام ٢٠١٧، وبلغ حساب رأس المال في المصارف العاملة في السعودية حوالي ٩٥,٢ مليار دولار في عام٢٠١٨ ، متراجعاً بنحو ١,٢% عن نهاية عام٢٠١٧.[١٠]

وقد شكلت الموجودات بنهاية عام ٢٠١٨ حوالي ١٨,٢% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، وشكلت الودائع ٢٠% والقروض ٢٥% من الإجمالي العربي. ويمثل رأس مال حوالي ٢٤% من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي العربي.

وبالنسبة لتوزّيع القروض المقدمة للقطاعات الاقتصادية من المصارف السعودية، يحصل قطاع التجارة على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح لقطاعات الاقتصاد الأساسية في نهاية عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٠,١%، يليه قطاع الصناعة والإنتاج ١٢,٠%، فقطاع البناء والتشييد ٧,٠%، فقطاع الخدمات ٥,١%. والجدول رقم (١) يوضح تطور الميزانية المجمعة للبنوك التجارية السعودية للأعوام من ٢٠١٦-٢٠١٨ م. ١١

جدول رقم (١) تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية السعودية خلال السنوات من ٢٠١٦-٢٠١٨م

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية (مليون دولار)

	2016	2017	الفصل الثاني 2018
الموجودات	601,689	614,869	616,542
الودائع	431,203	431,750	430,476
القروض	435,441	451,956	468,207
مطلوبات من القطاع الخاص	374,793	371,653	380,628
مطلوبات على الحكومة وشبه الحكومة	60,647	80,303	87,579
حساب رأس المال	90,469	96,342	95,182

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي، ٢٠١٨.

ويوضح الشكل رقم (١) تطور بيانات القطاع المصرفي السعودي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

شكل رقم (١) تطور بيانات القطاع المصرفي السعودي خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨م

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي السعودي (مليار دولار)

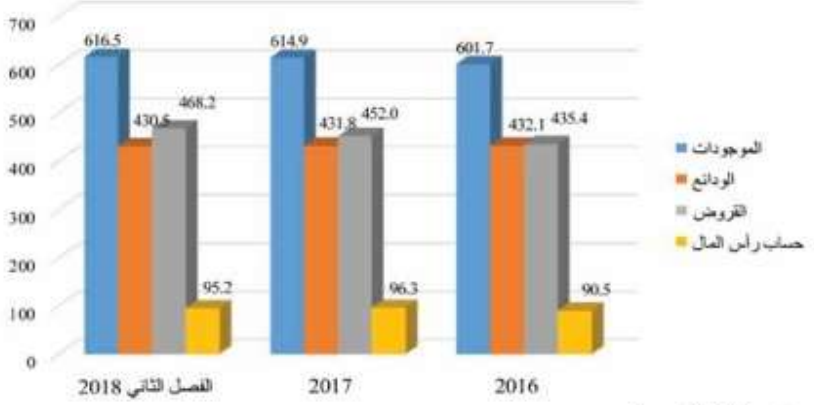

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي، ٢٠١٨.

ويظهر الجدول رقم (٢) البيانات المالية لأكبر ١٠ مصارف سعودية وترتيبها بحسب حجم الموجودات. حيث بلغ حجم الموجودات المجمعة لأكبر ١٠ مصارف سعودية حوالي ٥٥٨,٢ مليار دولار العام ٢٠١٨. كما بلغت الودائع حوالي ٤١٤,٨ مليار دولار. وبالنسبة للقروض، فقد بلغت حوالي ٣٤٩,٣ مليار دولار. وبلغت حقوق الملكية حوالي ٨٩,٦ مليار دولار. في حين بلغت أرباح أكبر ١٠ مصارف سعودية حوالي ٦,٥ مليارات دولار بنهاية العام ٢٠١٨. ويتميّز القطاع المصرفي في السعودية بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر ١٠ مصارف سعودية حوالي ٩١% من الموجودات المجمعة للقطاع بنهاية العام ٢٠١٨م. وتسيطر أكبر ٥ مصارف سعودية على حوالي ٦٩ % من الموجودات المجمعة للقطاع. في حين بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف سعودية حوالي ٤٥ % من مجمل الموجودات.

جدول رقم (٢) بيانات أكبر ١٠ مصارف سعودية خلال الفترة ٢٠١٧ –٢٠١٨م

جدول 3: بيانات أكبر 10 مصارف سعودية (مليون دولار)

الترتيب السعودي	الترتيب العربي		الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
			2017	الفصل الثاني 2018	2017	الفصل الثاني 2018	2017	الفصل الثاني 2018	2017	الفصل الثاني 2018	2017	الفصل الثاني 2018
1	4	البنك الأهلي التجاري	118,364	121,167	66,462	70,945	82,385	84,707	17,140	17,342	2,657	1,508
2	5	مصرف الراجحي (إ)	91,498	92,917	62,276	61,053	72,815	74,770	14,867	14,077	2,432	1,320
3	10	مجموعة سامبا المالية	60,696	61,787	31,383	31,102	44,797	44,959	11,915	11,591	1,340	721
4	13	بنك الرياض	57,675	57,460	37,023	38,483	41,164	40,912	10,299	9,849	1,052	586
5	16	البنك السعودي الفرنسي	51,448	50,378	32,517	32,750	40,254	39,121	8,443	8,561	942	542
6	17	البنك السعودي البريطاني	50,031	48,803	31,202	30,230	37,397	35,448	8,925	8,792	1,055	659
7	20	البنك العربي الوطني	45,787	44,742	30,545	31,330	36,279	34,464	6,684	6,754	809	464
8	30	مصرف الإنماء (إ)	30,600	31,090	21,083	21,851	23,751	23,717	5,425	5,223	536	321
9	45	البنك الأول	26,632	22,636	16,971	15,767	20,873	17,648	3,627	3,589	356	144
10	36	البنك السعودي للإستثمار	25,012	27,187	15,890	15,821	17,851	19,014	3,808	3,870	376	193
		المجموع	557,744	558,169	345,353	349,331	417,567	414,760	91,134	89,649	11,356	6,458

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة. (إ): إسلامي.

والشكل رقم (٢) يوضح توزيع الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف السعودية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال العام ٢٠١٧.

الشكل رقم (٢) توزيع الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف السعودية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال العام ٢٠١٧.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

وبالنسبة لعدد المصارف التي دخلت لائحة أكبر ١٠٠٠ مصرف في العالم بحسب الشريحة الأولى لرأس المال لعام ٢٠١٧، تحتل المصارف السعودية المرتبة الثانية عربياً، وذلك بدخول ١٢ مصرفاً سعودياً بحسب الترتيب التالي: «البنك الأهلي التجاري»، «مصرف الراجحي»، «مجموعة سامبا المالية»، «بنك الرياض»، «البنك السعودي البريطاني»، «البنك السعودي الفرنسي»، «البنك العربي الوطني»، «مصرف الإنماء»، «البنك السعودي للاستثمار»، «بنك الأول»، «بنك الجزيرة»، وبنك البلاد». وبلغ مجموع رأس المال الأساسي لهذه المصارف الـ ١٢ حوالي ٩٥,١مليار دولار١٢. وقد دخل ١٢ مصرفاً سعودياً ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ علامة تجارية مصرفية في العالم لعام ٢٠١٨، وهو أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت ضمن القائمة المذكورة. والمصارف بحسب قيمة العلامة التجارية هي مصرف الراجحي، البنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، البنك السعودي البريطاني، بنك الرياض، البنك السعودي الفرنسي، البنك العربي الوطني، مصرف الإنماء، البنك الأول، البنك السعودي للاستثمار، بنك البلاد، وبنك الجزيرة. وقد بلغ مجموع قيمة العلامات التجارية في هذه المصارف حوالي ٩,٩ مليارات دولار. واحتل مصرف الراجحي المرتبة الرابعة عربياً والـ ٩٣ عالمياً بقيمة علامته التجارية البالغة ٢,٦ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧.

ويشهد القطاع المصرفي السعودي تطورات إيجابية قوية تنعكس بتحسن مؤشرات السلامة المالية خلال عام ٢٠١٨، حيث وصل معدل كفاية رأس المال إلى ٢٠,٩% خلال العام ٢٠١٨ (مقابل ١٩,٥% عام ٢٠١٦)، وهي نسبة عالية تعكس متانة القطاع المصرفي السعودي.

في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة أو غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي السعودي ١,٨% في نهاية عام ٢٠١٨، وهي نسبة منخفضة. ومع محدودية انكشافه الخارجي، فإن مخاطر الائتمان المحلي تدار بشكل جيد بسبب الأصول عالية الجودة والمخصصات الكافية للقروض، حيث تتجاوز نسبة تغطية القروض المتعثرة ١٩٠%. كما تحسّنت ربحية المصارف السعودية حيث سجل القطاع المصرفي السعودي نسبة عائد على الأصول ٢,١% بنهاية العام ٢٠١٨، مقابل ١,٨% عام ٢٠١٦، ونسبة عائد على حقوق المساهمين ١٣,٨%، مقابل ١٢,٦% عام ٢٠١٦. كما ارتفع هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل من ٧٠,١% عام ٢٠١٦ إلى ٧٤,٤% في نهاية العام ٢٠١٨، ويرجع ذلك للسياسات الاحترازية لمؤسسة النقد العربي السعودي، ويوضح الجدول رقم (٣) تطور المؤشرات المالية للقطاع المصرفي السعودي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨م.

جدول رقم (٣) تطور المؤشرات المالية للقطاع المصرفي السعودي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨م.

جدول 4: تطور المؤشرات المالية للقطاع المصرفي السعودي (%)

	2016	2017	الفصل الثاني 2018
معدلات كفاية رأس المال			
رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة المخاطر (معدل كفاية رأس المال)	19.5	20.4	20.9
رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول المرجحة المخاطر	17.5	18.3	18.9
رأس المال والإحتياطات إلى الأصول	13.25	13.77	14.40
معدل جودة الأصول			
القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض	1.4	1.6	1.8
معدلات الربحية			
العائد على الأصول	1.8	2.0	2.1
العائد على الأسهم	12.6	12.9	13.8
هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	70.1	73.4	74.4
معدلات السيولة			
القروض إلى الودائع	80.68	80.11	78.12
مطلوبات المصارف على القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع	86.92	86.08	88.42
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	20.3	21.6	21.1
معدل دولرة الودائع			
ودائع بالعملات الأجنبية إلى مجموع الودائع	7.61	8.58	9.20

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢-١١الدراسات السابقة:

٢-١١-١الدراسات العربية:

- **دراسة (درغام وأبو فضة، ٢٠٠٩) بعنوان أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن (BSC) في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة :دراسة ميدانية. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن المحددة ضمن جوانبه الأربعة :المالي، العميل، العمليات الداخلية، والنمو والتعلم، في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. ومن أهم نتائج الدراسة :إن المصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، يتوفر لديها الإدراك الجيد، بأن نجاحها يتطلب العمل بشكل حثيث وجدي؛ لتعزيز الأداء المالي الاستراتيجي. كما تمتلك المصارف تصوراً واضحاً عن أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي الأساس، والذي يمكنها بجوانبه من تحقيق أداء مالي استراتيجي متميز . وأيضاً يمكن استخدام أنموذج الأداء المتوازن الأربعة معاً كلٍ على حدة؛ لتعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف.**
- **دراسة (المعتز بالله وفتح الرحمن ،٢٠١٣) بعنوان أثر تطبيق مفهوم البنوك الشاملة في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي لدى البنوك السعودية: دراسة مقارنة، هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وأثرها في تعزيز أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي لدى البنوك السعودية العاملة في المنطقة الغربية، من خلال دراسة مقارنة وتحليلية لأراء عينة عشوائية من مدراء الفروع لتلك البنوك. وقد أظهرت الدراسة أن مستوى تطبيق وظائف البنوك الشاملة التي تناولتها الدراسة كان متوسطاً وبينت الدراسة أن البنوك الإسلامية تفوقت عن البنوك التقليدية في تحقيق مفهوم البنك الشامل، وأوصت الدراسة بوضع خطة استراتيجية لتطبيقات البنوك الشاملة ووظائفها المتعددة، ووضع آلية تضمن التقييم المستمر لمدى الانسجام والتوافق بين وظائف البنوك الشاملة، وسوف تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في كبر حجم العينة سواء من مديري البنوك أو من الأكاديميين المتخصصين في المؤسسات المالية المصرفية وغيرها ، بالإضافة لذلك قامت الدراسة الحالية بتحليل أداء القطاع المصرفي السعودي وموقفه عربيا ودوليا ومحليا**
- **دراسة (عبد الله،٢٠٠٩) بعنوان: إشكالية الأخذ بنظام المصارف الشاملة في الجهاز المصرف الجزائري. تناولت الدراسة المصارف الشاملة مفهومها ومجالاتها ونشاطاتها مع استعراض معوقات تطبيقها والتحديات المستقبلية للجهاز المصرفي الجزائري في ضل العولمة المالية، وانتهت الدراسة بتقديم جملة من التوصيات حتى يواكب الجهاز المصرفي الجزائري مختلف التحولات داخليا وخارجيا ومن أهم هذه التوصيات: التفكير في إدخال إصلاحات عميقة**

على النظام المصرفي هدفها إعطائه الأدوات الإدارية والمادية للعمل كمؤسسة تجارية. إن الجهاز المصرفي في الجزائر يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضي إلي زيادة حجم الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة واعتماد أنظمة المعلومات والبرامج العصرية وتعميم استخدامها يكون له أثر بالغ في التوصل إلى تقديرات سريعة ومتواصلة للقيمة النقدية للمدخرات المالية رغم ما تنطوي عليه من تعقيدات. كذلك فاستخدام تكنولوجيا حديثة يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية والرقابة وهذا ما يزيد في ثقة المستثمرين بالمصارف.

- دراسة (محمد ،٢٠٠٦) بعنوان: متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج والصيرفة الشاملة–دراسة حالة الجزائر. حاولت هذه الدراسة إبراز المتغيرات البيئية الجديدة التي أصبحت تشكل الإطار الحقيقي الذي تعمل فيه المنظومة المصرفية العالمية وما يترتب عليها من آثار نتيجة الاندماج والانخراط في هذه المنظومة ثم تحديد موقع الجهاز المصرفي الجزائري ضمن هذا الإطار ومحاولة إيجاد السبل والآليات الكفيلة بتطوير إمكانيات ووظائف المصارف الجزائرية في اتجاه دعم مراكزها المالية وقدراتها التنافسية وبما يحقق التنمية المنشودة. وخلصت الدراسة إلى القول إن الإطار الجديد الذي أصبحت تعمل فيه المنظومة المصرفية والذي يتسم بتنوع متغيراته وتسارع وتيرة أحداثه قد فرض تطورا في اقتصاديات تشغيل المصارف وجعل من الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل اعتبارات النمو السريع لإمكانيات ووظائف المصارف العالمية و من التوصيات كان من أهمها: تفعيل الشراكة بين المصارف الأجنبية خاصة في الجانب التقني من أجل تأهيل المصارف العمومية وتبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى المصارف لمواجهة المنافسة، وأخيرا ضرورة تفعيل تنويع الخدمات المصرفية وتطبيق مفهوم المصارف الشاملة.

- دراسة (أبو فضة،٢٠٠٦)، بعنوان :نحو تطوير نظام متوازن لقياس الأداء الاستراتيجي في المؤسسات المصرفية الإسلامية." هدفت تلك الدراسة إلى تطوير نظام متوازن فاعل؛ لقياس الأداء الاستراتيجي في المؤسسات المصرفية الإسلامية، وذلك عبر إعادة تركيب ذلك النظام بمناظيره التقليدية الأربعة) المالي، العميل، عمليات التشغيل الداخلية، والنمو والتعلم(، من خلال إضافة المناظير التي تجسد البعد أو الخلفية النظرية والقاعدة الفكرية والعقدية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :إن هناك حاجة ماسة إلى بناء نماذج قياس للأداء العام للمنظمة الحديثة بشكل عام، وللأداء الاستراتيجي بشكل خاص، تُمكن من تتبع الأداء المالي، وفي ذات الوقت متابعة بناء القدرات والأصول غير المالية، وإن النظام المتوازن التقليدي لقياس الأداء الاستراتيجي بأبعاده الأربعة وما يحتويه من مقاييس عديدة للأداء .

• دراسة (الحمدوني، ٢٠٠١) بعنوان: الصيرفة الشاملة وأفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة. تعرض فيه لمفاهيم الصيرفة الشاملة وارتباطها مع عولمة النشاط المالي، ومدى استعداد المصارف لتطبيقها. انطلق الباحث من فرضية أساسية هي: إن لاستراتيجية الصيرفة الشاملة وأدواتها وآلياتها أثر إيجابي على اقتصاد الدولة إذا توافرت الظروف والمتطلبات لذلك. توصل الباحث إلى أن الصيرفة الشاملة هي ضرورة ملحة تترافق مع مختلف التغيرات الاقتصادية من عولمة الأعمال المالية والمصرفية ونشوء منظمة التجارة العالمية والتقيد بالمواصفات الدولية ISO 9000 لنظم إدارة الجودة والتطورات في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات وتطور أساليب تمويل المنشآت، ذلك فضلاً علن المقررات الصادرة عن لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال. إلا أن هذه التطورات والتغيرات قد يترافق معها بعض الآثار السلبية من المنافسة الغير متكافئة مع المصارف الأجنبية، واحتكار تلك المصارف العالمية للعديد من التسهيلات والخدمات التي لا تستطيع المصارف المحلية أو المتخصصة أو الناشئة تقديمها.

٢-١١-٢الدراسات الأجنبية:

• دراسة (Gagliardi Stefano M. (2011) Zurich, turkey) بعنوان: وجود أوجه التوافق في الصيرفة الشاملة: يعد وجود التوافق بين الأنشطة المصرفية المختلفة موضوعا للبحث والخلاف أو النزاع أو الجدال خلال الصناعة المالية. بتحليل عينة من ٢٣٠ بنك وجدنا تأثير سلبي قوي من تنويع مصادر الدخل على خلق القيمة في القطاع المصرفي. أكثر من هذا نحن برهنا أن المصارف الشاملة تعاني من استمرار تكتل قوى وذو مغزى يتضمن أن خلق القيمة من خلال المصارف الشاملة يكون أقل إذا تم إجراء الأنشطة المصرفية المختلفة بشكل منفصل. وعلى هذا نحن استنتجنا أن ارتفاع التآزر المحتمل من خلال تجميع الأنشطة المصرفية المختلفة والتي لا تعوض لتكاليف الآلة – الوكالة المرتبطة مع الصيرفة الشاملة. وتوصى بأن التآزر المرتفع من خلال تجميع الأنشطة المصرفية المختلفة لا يعوض لتكاليف الوكالة المرتبطة بالصيرفة الشاملة، وهكذا بعد تطوير النماذج الموجودة فإن فروضنا العلمية تستطيع بوضوح ألا يتم رفضها.

• دراسة (Al-Jarhi, 2005) بعنوان: حالة الصيرفة الشاملة كمكون من الصيرفة الإسلامية: استهدفت هذه الورقة البحثية أن تمضي قدما تجاه الصيرفة الشاملة كجزء من الصيرفة الإسلامية، حيث لاحظت كثير من الدراسات أن ما سبق يأتي من النظرية المصرفية، الاقتصاد الجزئي، النظرية النقدية بالإضافة إلى الدراسات التطبيقية بشأن العمليات المصرفية. وخلصت الدراسة الى أن الصيرفة الشاملة في حد ذاتها يمكن أن تكون صوتا عمليا يقدم مزايا

خاصة للدول النامية. ويعد هذا الاستنتاج هاما جدا لأن العديد من الدول الإسلامية التي تعتقد في الصيرفة الإسلامية تقيّم على أساس أنها دول نامية. لذا نوصي بأن المصارف الإسلامية ينبغي أن تعطى اهتماما أكبر لدمج الصيرفة الشاملة في ممارساتها العملية. بدون شك السلطات النقدية يجب أن تقبل الصلة الهامة بين الصيرفة الشاملة والصيرفة الإسلامية. كما أن التنظيمات والسلطات الإشرافية يجب أن تتوافق لتسمح بنشر قانون المصارف الإسلامية كالمصارف الشاملة.

- دراسة (elsas r and krahnen j ,2003) بعنوان: المصارف الشاملة وعلاقتها بالمنظمات: اهتمت الدراسة بالنظام المالي الألماني وبالتفاعل المكثف بين المصارف والمنظمات والتي تشمل أشكال متعددة منها المساهمة المباشرة أو المجلس التمثيلي أو وكلاء التصويت، راجعت هذه الدراسة الدور الخاص لهذه المصارف في حوكمة الشركات في المنظمات الألمانية حيث ميزت بين المنظمات ذات التداولات الكبرى وتلك المنظمات المتوسطة وصغيرة الحجم. وترى الدراسة أنه يمكن للمصارف الشاملة أن تلعب دوراً هاما في الاستثمار وتحسين كفاءة المنظمات باعتبارهم مستثمرين كبار ولهم دراية بالاستثمار مثل المساهمين. واقترحت الدراسة فيما يتعلق بالمنظمات الصغيرة وجود ما يسمى بالمصرف المحلي والذي قد يفيد تلك المنظمات بقدرته على تحمل عبء التمويل حتى في حال تدهور نوعية المقترضين.

٣-الدراسة الميدانية:

٣-١مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة فروع المصارف السعودية المحلية والأجنبية العاملة في المنطقة الغربية وعددها ١٢بنكاً محلياً و١٠ فروع لبنوك أجنبية [١٣]، أما عينة الدراسة فقد تم توزيع الاستبيانات على عينة عشوائية من فروع المصارف العاملة في المنطقة الغربية في المملكة ضمن محافظات مكة المكرمة، جدة، الطائف، المدينة المنورة، حيث تتمثل وحدة المعاينة في مدراء هذه الفروع، حيث تبين أنها تغطي (٨) بنوك مختلفة.

وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة ١٤٠ استبانة استرجع منها 136 استبانة وكانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي، الجدول رقم (٤) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المصارف التي شملتها عينة الدراسة حسب المتغيرات التعريفية للمصرف.

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة حسب المصارف السعودية التي شملتها العينة وبعض المتغيرات التعريفية

م	اسم البنك	نوع البنك	أجنبي/ محلي	له فروع خارجية	عدد مفردات العينة	النسبة
١	البنك الأهلي التجاري	إسلامي	محلي	لا	٣٨	%٢٨
٢	مصرف الراجحي	إسلامي	محلي	نعم	٤٢	%٣٠
٣	مجموعة سامبا العالمية	تقليدي	أجنبي	نعم	٢٠	%٩
٤	بنك البلاد	إسلامي	محلي	لا	١٢	%١٥
٥	البنك السعودي البريطاني	تقليدي	محلي	نعم	١٠	%٧
٦	البنك السعودي الهولندي	تقليدي	محلي	نعم	١٠	%٧
٧	بنك البحرين الوطني	تقليدي	أجنبي	نعم	٢	%٢
٨	بنك باكستان الوطني	تقليدي	أجنبي	نعم	٢	%٢

المجموع	تقليدي	إسلامي	محلي	أجنبي	نعم	لا	١٣٦	%١٠٠
	٥	٣	٥	٣	٦	٢		
النسبة	%٦٣	%٣٧	%٦٣	٣٧ %	%٧٥	%٢٥		%١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) إلى أن ٦٣% من المصارف التي شملتها الدراسة هي بنوك تقليدية وفي المقابل ٣٧% هي بنوك إسلامية، وكذلك الأمر تبين أن٦٣% من العينة

هي بنوك محلية، وأن ٧٥% من العينة لها فروع خارجية، كما أن ٣٧% من العينة هي فروع ترتبط ببنوك أجنبية في الخارج. كما بينت النتائج أن غالبية العينة توزعت بين بنكيّ الراجحي بنسبة ٣٠% والأهلي بنسبة ٢٨%.

٣-٢أداة الدراسة: -

تتمثل أداة الدراسة في الاستبانة الإحصائية التي صممت لجمع البيانات التي تقيس متغيرات الدراسة، فقد تم تقسيم هذه الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول: تضمن مجموعة من الفقرات حول البيانات التعريفية حول المصرف مثل نوع المصرف (تقليدي، إسلامي) هل المصرف أجنبي أم محلي.

الجزء الثاني: تضمن مجموعة من الفقرات بهدف قياس مدى تطبيق المصرف (ممثلاً بالفرع محل الاستقصاء) لمفهوم المصرف الشامل من خلال الاستقصاء عن مستوى تأديته لمجموعة من الوظائف التي نصت عليها الأدبيات الحديثة وهي: التنويع في مصادر التمويل التنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكره.

الجزء الثالث: تضمن مجموعة من الفقرات بهدف قياس مدى توافر أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي لدى المصرف، وتم الاستعانة بالأدبيات السابقة في هذا المجال لتحديد تلك الأبعاد وهي: زيادة هامش الربح التشغيلي، استمرارية التحسين وإدامته، الاستخدام الأمثل للأصول، تعزيز الفعالية والكفاءة وإدامتها، التغير في سياسة الدين وسياسة هيكل رأس المال (csp)، زيادة التدفق النقدي المستقبلي الحر وإدامته، الموازنة بين العائد المستقبلي والمخاطرة، تحقيق الميزة التنافسية وإدامتها. وقد تم تحديد أوزان وفقرات الاستبانة ضمن مقياس ليكرت للخيارات المتعددة الذي يحتسب أوزان تلك الفقرات بطريقة خماسية على النحو التالي: الخيار (ينطبق دائماً) ويمثل (٥) درجات، والخيار (ينطبق غالباً) ويمثل (٤) درجات، والخيار (ينطبق أحيانا) ويمثل (٣) درجات، والخيار (ينطبق نادراً) ويمثل (٢) درجة والخيار (لا ينطبق إطلاقا) ويمثل (١) درجة.

٣-٣التحقق من الصدق والثبات للاستبانة:

تم إجراء صدق تحكيمي للاستبانة (الصدق الظاهري) للتأكد من أن فقرات الاستبانة تقيس بالفعل متغيرات الدراسة، حيث تم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة المحكمين لإبداء رأيهم فيها، بالإضافة إلى توزيع الاستبانة على عينة أولية من مدراء فروع المصارف بلغ حجمها

(٣٠) فرداً، وذلك للتعرف على مدى وضوح وسهولة الألفاظ المستخدمة ومدى فهمهم للفقرات الواردة في هذه الاستبانة، ومن ثم تم إجراء التعديلات الضرورية وفقاً لأراء المحكمين ونتائج العينة الاستطلاعية.

كما تم استخدام معامل الاتساق الداخلي كرومباخ ألفا (Cronbach Alpha) بهدف التأكد من مدى اتساق أداة القياس، وكانت النتائج المعالجة بالحاسوب كما هي في الجدول رقم (٥)، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الثبات لجميع الأبعاد لا يقل عن (0,60)، وأن معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة بلغ (0.88)، وهذا يعني أن أداة الدراسة تتسم بالثبات وصالحة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

جدول رقم (٥) نتائج كرومباخ –ألفا لمتغيرات الدراسة

م	المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا
١	التنويع في مصادر التمويل	9	0.72
٢	التنويع في مجال الاستثمار	5	0.80
٣	التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	8	0.62
٤	تقديم أنشطة تمويلية مبتكره	5	0.83
٥	زيادة هامش الربح التشغيلي	2	0.90
٦	استمرارية التحسين وادامته	3	0.89
٧	الاستخدام الأمثل للأصول	3	0.88
٨	تعزيز الفعالية والكفاءة وإدامتها	2	0.75
٩	التغير فى سياسة الدين وسياسة هيكل رأس المال (csp)	2	0.74
١	زيادة التدفق النقدى المستقبلى الحر وادامته	2	0.79
١	الموازنة بين العائد المستقبلى والمخاطرة	2	0.82
١	تحقيق الميزة التنافسية وإدامتها	2	0.82
	الاستبانة ككل	45	0.88

٣-٤متغيرات الدراسة والتعريفات الإجرائية: اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

٣-٤-١المتغير المستقل: تطبيق مفهوم المصارف الشاملة

ويقصد بذلك أن يقوم المصرف بتأدية الوظائف التقليدية للمصارف التجارية من قبول الودائع

وتقديم القروض إلى جانب الوظائف غير التقليدية التي تقوم بها بنوك الاستثمار مثل الاتجار بالعملات الأجنبية وكذلك التداول بالأدوات المالية ومشتقاتها وتعهد الإصدارات الجديدة من دين وحقوق ملكية والقيام بأعمال الوساطة المالية على تنوعها وإدارة الاستثمارات وتسويق منتجات صناعية والقيام بعمليات التأمين. وسيتم قياس هذا المتغير من خلال مدى تقديم المصرف لعدد من الخدمات المصرفية على مستوى عدد من فروعه تتميز بالتنوع والشمولية أي تنوع في الخدمات المصرفية وشموليتها لجميع القطاعات وامتدادها لكافة مناطق المملكة العربية السعودية حتى يتم الحكم على مدى تبني المصرف لمفهوم المصارف الشاملة حيث تم قياس هذا المتغير بمدى تنفيذ المصرف للوظائف التالية: التنويع في مصادر التمويل التنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكره.

٣-٤-٢المتغير التابع: تعزيز مكونات الأداء المالي الاستراتيجي: يتكون هذا المتغير من الفقرات الثماني التالية، التي هي الأبعاد الأساسية للأداء المالي الاستراتيجي: (Palepu, et. Al, 2000)

١-زيادة هامش الربح التشغيلي: وهي الأرباح المحققة زيادة عن المستوى العادي، وتحديد مصادر تحسين وتطوير الهامش وهو الربح التشغيلي لفترة معينة مقسوماً على إيرادات تلك الفترة ويشير هامش الربح التشغيلي إلى مدى فاعلية المنشأة في مراقبة التكاليف والنفقات المرتبطة بعملياتها التشغيلية العادية والهامش التشغيلي هو عبارة عن نسبة تستخدم لقياس كفاءتها التشغيلية واستراتيجية التسعير الخاصة بها.

٢-استمرارية التحسين وإدامته: هو الفعل الذي يتم القيام به لتغيير عمليات المنظمة بحيث تلبي حاجات عمل المنظمة وتحقق أهداف عملها بشكل أكثر فاعلية Buglione and Alain, (2000)، ومن الجدير بالذكر، إن أنظمة قياس الأداء المستخدمة يجب أن تكون أدوات بناء لا أدوات عقاب، ومركز على تحسينات العملية والمنتج. وقد ثبت نتيجة للعديد من الدراسات والأبحاث أنه عند فحص المنشآت الناجحة على المدى الطويل، يمكن ملاحظة أن تلك الشركات تعمل بشكل متواصل نحو القيام بالتحسينات في قطاعات عديدة مختلفة تشمل: تخفيض التكلفة ورفع مستوى قيمة الشركة، أي زيادة القيمة السوقية لأسهمها. (Sullivan and Needy, 2000).

٣-الاستخدام الأمثل للأصول: من أجل تحسين استخدام الأصول، يحاول المديرون تخفيض مستويات رأس المال العامل المطلوب لدعم مزيج العمل والحجم المفترضين، كما أنهم يكافحون للحصول على الاستخدام الأعظم لقاعدة موجوداتهم الثابتة من خلال توجيه عمل جديد نحو استخدام موجودات حالية غير مستخدمة بكامل طاقتها، باستخدام الموارد النادرة بفاعلية أكثر، مع إبعاد الموجودات التي تقدم عوائد غير كافية حسب قيمتها، كل تلك الأفعال تمكن وحدة النشاط من زيادة العوائد المحققة على موجوداتها المالية والمادية، وهناك مقاييس أخرى لاستخدام الموجودات قد تركز على تحسين إجراءات استثمار رأس المال لتحسين الإنتاجية من مشاريع استثمار رأس المال وتسريع عملية استثمار رأس المال، لذلك فإن العوائد النقدية من تلك الاستثمارات يتم إدراكها بشكل مبكر.

٤-تعزيز الفاعلية /الكفاءة وإدامتها: الفاعلية مقياس لمستوى القيمة الذي يمكن توليده من المستوى المتاح من الموارد، وتقييم الفاعلية مرتبط بشكل مهم بكيفية مقابلة المنظمة لمنتجاتها وخدماتها للحاجات المختارة من الزبائن المختارين والكفايات التي تحفز تلك الفاعلية.

٥-التغيير في سياسة الدين (سياسة هيكل رأس المال): هيكل رأس المال الأمثل هو ذلك الهيكل الذي يعظم سعر سهم المنشأة بحيث تكون نسبة الدين أقل من تلك النسبة التي تعظم الإيراد المتوقع للسهم.

٦-زيادة التدفق النقدي المستقبلي الحر وإدامته: التدفقات النقدية الحرة منسوبة إلى الدين والملكية تساوي صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصومة منه الزيادة في رأس المال العامل التشغيلي ناقصة الزيادة في صافي الموجودات طويلة الأمد، أما التدفق النقدي الحر منسوباً للملكية، فهو عبارة عن صافي الدخل مخصومة منه الزيادة في رأس المال العامل التشغيلي ناقصة الزيادة في صافي الموجودات طويلة الأمد ومضافة إليها الزيادة في صافي الدين.

٧-الموازنة بين العائد المالي المستقبلي والمخاطرة: المخاطرة هي احتمالية حدوث أو حصول نتائج غير مرغوبة، لكن للمخاطرة تعريفات أخرى ضمن سياقات مختلفة أخرى، إلا أن ما يهمنا هو تأثيرات المخاطرة على تقييم الموجودات أو الأوراق المالية، وفي هذا السياق فإن المخاطرة تعود إلى احتمالات أن العوائد وكذلك القيم لأصل معين أو للورقة المالية، قد تكون لها نتائج بديلة، وترتبط احتمالات النتائج البديلة بشكل أساس بالتكرارات النسبية.

٨-تحقيق الميزة التنافسية وإدامتها: قد تم إدراك القيمة المضافة عاملاً مهماً في الحفاظ

على تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق الانسجام بين العمليات والنشاطات الداخلية مع أهداف العمل، وقد غيَرت الحقيقة المتمثلة في ظهور تقنيات المعلومات الجديدة وفتح الأسواق العالمية، العديد من الافتراضات الأساسية للمشروع الحديث، حيث لن تستطيع المنشآت بعد الآن كسب أفضلية تنافسية دائمة فقط عبر نشر أصول ملموسة، وبالتالي تتطلب بيئة عصر المعلومات لكل من منظمات الإنتاج والخدمة قدرات جديدة للنجاح التنافسي، وقدرة المنشأة على حشد واستثمار أصولها غير الملموسة أصبحت حاسمة في توليد وإدامة الميزة التنافسية.

٣-٥الدراسة الميدانية:

تتضمن الدراسة الميدانية نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة من عينة الدراسة، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

٣-٥-١نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان:

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التقدير لجميع متغيرات الدراسة، والفقرات المكونة لكل متغير. ولغايات التقييم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي: 3,5 فما فوق يمثل مستوى مرتفعاً، 2,5-3,49 يمثل مستوى متوسطاً، أقل من 2,5 يمثل مستوى منخفضاً. وكانت نتائج التحليل على النحو التالي:

٣-٥-١-١تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في المصارف السعودية بشكل عام:

جدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير أفراد العينة لمستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة

الفقرات/الوظائف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
تسيير الحسابات الجارية بالعملة المحلية والأجنبية	3.51	0.83	مرتفع
التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية	3.7	0.81	مرتفع
القيام بإصدار الشيكات السياحية.	3.38	0.68	متوسط
إصدار شهادات الادخار بالعملة المحلية والأجنبية.	2.98	1.24	متوسط
منح تسهيلات ائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية	2.86	0.88	متوسط
إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول، والتي يمكن لحاملها شراءها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للمصرف الذي أصدرها.	2.6	0.72	متوسط
الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.	2.47	0.68	منخفض
اتخاذ المصرف شكل شركات قابضة مصرفية تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنويع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.	2.65	0.85	متوسط
تقديم خدمات التمويل بالتوريق	3.98	0.79	مرتفع
التنويع في مصادر التمويل	3.13	0,64	متوسط
تنويع محفظة الأوراق المالية التي تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة تكون درجة ارتباطها ضعيف، بما يضمن درجة مخاطر منخفضة.	3.33	0.72	متوسط
تنويع القروض الممنوحة من قروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وتنويع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تقدم لها القروض.	3.86	0.66	مرتفع
الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال الإسناد، و يعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل المصرف على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة	3.40	0.69	متوسط
الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال التسويق، ويتضمن قيام المصرف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة، مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين	3.22	0.70	متوسط

الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال تقديم الاستشارات، حول إصدارات الأوراق المالية الخاصة بالشركات من حيث مردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.	3.44	0.82	متوسط
التنويع في مجال الاستثمار	3.45	0.62	متوسط
القيام بنشاط التأجير التمويلي، من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي	3.88	0.76	مرتفع
الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح مؤسسات، بهدف تحقيق عوائد	3.66	0.68	متوسط
إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال الأخرى، وذلك مقابل عمولة.	3.30	0.70	متوسط
دعم النشاط المالي للعملاء، من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي.	3.10	1.12	متوسط
إنشاء صناديق الاستثمار.	3.48	1.08	متوسط
تأسيس شركات رأس المال المخاطر	2.45	1.09	متوسط
القيام بعمليات خصم الديون	2.60	1.20	متوسط
تنشيط سوق المال وبرامج الخصخصة	3.51	0.88	مرتفع
التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	3.25	0.69	متوسط
صيرفة التجزئة التي تشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعا ملموساً لدى العديد من المصارف	2.77	0.55	متوسط
البطاقات الإلكترونية، التي تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة.	5.00	0.00	مرتفع
تقديم القروض الشخصية مثل القروض الاستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الأفراد العاملين بالقطاع العمومي أو الخاص لأغراض استهلاكية كشراء السيارات، أو الأثاث...، وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة	4.55	0.72	مرتفع
التمويل بالرهن العقاري.	4.66	0.75	مرتفع
نشاط التأمين من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمها شركة قابضة	3.41	0.66	متوسط
تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	4.08	0.79	مرتفع
وظائف المصرف الشامل ككل	3.48	0.61	متوسط

الجدول رقم (6) يبين المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ،مستوى التقدير، لتقدير أفراد العينة لمدى تطبيق وظائف المصارف الشاملة في بنوكهم، فقد تبين أن المتوسط العام لتقدير أفراد العينة لتطبيق وظائف المصرف الشامل في المصارف السعودية كان متوسطاً حيث بلغ الوسط الحسابي لتقدير أفراد العينة (3.48)، فقد كانت معظم إجابات المبحوثين حول الفقرات

المتعلقة بهذه الوظائف ضمن الموافقة ، كما تبين أن أكثر الوظائف هي تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة بوسط حسابي (4.08)، بينما كانت وظيفة التنويع في مصادر التمويل أقل هذه الوظائف تطبيقاً فقد بلغ الوسط الحسابي لتقدير أفراد العينة (3.13). وهذا يعني أن تبني المصارف السعودية لمفهوم المصرف الشامل ضمن المستوى المقبول، وأنها تؤدي وظائف جديدة ومعاصرة تواكب التطورات المصرفية العالمية إلى حد ما.

٣-٥-١-٢المقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تطبيق مفهوم المصرف الشامل:

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيق وظائف المصارف الشاملة في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

الوظائف	المصارف الإسلامية			المصارف التقليدية		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
التنويع في مصادر التمويل	3.6	0.55	مرتفع	2.7	0.77	متوسط
التنويع في مجال الاستثمار	3.8	0.52	مرتفع	3.1	0.69	متوسط
التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	3.4	0.60	متوسط	3.1	0.64	متوسط
تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	4.16	0.62	مرتفع	4.01	0.63	مرتفع
تطبيق مفهوم المصرف الشامل ككل	3.74	0.51	مرتفع	3.22	0.59	متوسط

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) أن المتوسط الحسابي لتطبيق وظائف المصارف الشاملة في المصارف الإسلامية أعلى منه في المصارف التقليدية، حيث بلغ الوسط الحسابي في لكل منهما على التوالي (3.74) (3.22) كما أن أكثر الوظائف تطبيقاً في كليهما هي (تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة)، بينما كانت أقل الوظائف تطبيقاً في المصارف الإسلامية هي (التنويع بدخول مجالات غير مصرفية) في حين كانت أقل الوظائف تطبيقاً في المصارف التقليدية هي (التنويع في مصادر التمويل). وهذا يعني أن تبني المصارف الإسلامية لمفهوم المصرف الشامل أكثر منه في المصارف التقليدية.

٣-٥-١-٣المقارنة بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية في تطبيق مفهوم المصرف الشامل:

جدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيق وظائف المصارف الشاملة في كل من المصارف المحلية والمصارف الأجنبية

	المصارف المحلية			المصارف الأجنبية		
الوظائف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
التنويع في مصادر التمويل	3.15	0.58	متوسط	3.11	0.69	متوسط
التنويع في مجال الاستثمار	3.57	0.60	مرتفع	3.33	0.68	متوسط
التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	3.3	0.57	متوسط	3.2	0.61	متوسط
تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	4.13	0.68	مرتفع	4.03	0.59	مرتفع
تطبيق مفهوم المصرف الشامل ككل	3.54	0.64	مرتفع	3.42	0.67	متوسط

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٨) أن المتوسط الحسابي لتطبيق وظائف المصارف الشاملة في المصارف المحلية أعلى منه في المصارف الأجنبية، حيث بلغ الوسط الحسابي في لكل منهما على التوالي (3.54) (3.42) كما أن أكثر الوظائف تطبيقاً في كليهما هي (تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة)، بينما كانت أقل الوظائف تطبيقاً في كليهما هي (التنويع في مصادر التمويل). وهذا يعني أن تبني المصارف المحلية لمفهوم المصرف الشامل أكثر منه في المصارف الأجنبية.

٣-٥-١-٤تقديرات أفراد العينة لأبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصارف السعودية:

جدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير أفراد العينة لأبعاد الأداء المالي الاستراتيجي

الفقرات/الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
يتم استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بآليات تمكن من تحقيق أرباح فوق المستوى المألوف.	3.13	0.90	متوسط
يتم استخدام أدوات تمكن من تحديد عوامل تحسين هامش الربح التشغيلي ومن ثم تطويره.	3.26	0.89	متوسط
بعد زيادة هامش الربح التشغيلي	3.20	0.67	متوسط
يتم تصميم عمليات المصرف بحيث تتمتع بالمرونة الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة.	3.35	0.75	متوسط
تشمل عمليات التحسين الدائم التي يقوم بها المصرف آليات العمل والمنتج المصرفي.	3.47	0.66	متوسط
تستهدف عمليات التحسين الشاملة تحقيق خفض حقيقي في التكلفة وزيادة توليد القيمة.	3.80	0.77	مرتفع
بعد استمرارية التحسين وإدامته	3.54	0.68	مرتفع
تستهدف عمليات تخفيض رأس المال العامل تحسين آليات استخدام الموجودات	3.33	0.83	متوسط
يتم ابتكار أعمال جديدة لاستخدام الموارد النادرة بفاعلية أكبر لاستغلال الموجودات الحالية بكامل طاقتها.	3.56	0.88	مرتفع
يتم العمل على تحسين إجراءات استثمار رأس المال؛ لرفع القدرة الإنتاجية وتسريع عمليات الاستثمار.	3.22	0,70	متوسط
بعد الاستخدام الأمثل للأصول	3.37	0.79	متوسط
تتخذ إجراءات فاعلة؛ لتحقيق أعلى مستوى من القيمة المولدة من المستوى المتاح من الموارد.	3.50	0.92	مرتفع
تتم تلبية المستوى الأعلى من الحاجات المتعددة للعملاء من خلال إنتاج منتجات ملائمة	3.40	1.05	متوسط
بعد تعزيز الفاعلية/الكفاءة وإدامتها	3.45	0.77	متوسط
تجرى عمليات تغيير مدروسة ومستمرة في سياسة الدين للوصول إلى أقل كلفة دين مدفوعة	3.66	0.81	مرتفع
يتم تحقيق الموازنة بين جانبي هيكل رأس المال لتحقيق أعلى قيمة مضافة في سعر السهم.	3.32	0.89	متوسط
بعد التغير في ساسة الدن، كقل رأس المال	3.49	0.76	متوسط

تتخذ إجراءات لزيادة التدفق النقدي المستقبلي الحر وإدامته عبر زيادة صافي الربح التشغيلي.	3.45	0.88	متوسط
تستخدم آليات فاعلة لزيادة التدفق النقدي المستقبلي الحر وإدامته عبر زيادة صافي الدخل.	3.53	0.85	مرتفع
بعد زيادة التدفق النقدي المستقبلي الحر وإدامته	3.49	0.82	متوسط
تبذل جهود حثيثة لتحقيق الموازنة بين العائد المالي المستقبلي المرغوب فيه واحتمالات حدوث نتائج غير مرغوبة.	3.51	1.02	مرتفع
يتم العمل بشكل جيد؛ للوصول إلى المعرفة الدقيقة لتأثيرات المخاطرة على آلية تقييم الموجودات.	3.47	0.85	متوسط
بعد الموازنة بين العائد المستقبلي والمخاطر	3.49	0.82	متوسط
يوجد إدراك كامل لأهمية تحقيق قيمة مضافة كعامل أساس للاحتفاظ بقدرة تنافسية فاعلة.	3.43	0.81	متوسط
تتخذ إجراءات فاعلة لتحقيق الانسجام بين العمليات الداخلية والأهداف العامة كوسيلة لتحقيق الميزة التنافسية وإدامتها.	3.25	0.78	متوسط
بعد تحقق الميزة التنافسية وإدامتها	3.34	0.77	متوسط
الأداء المالي الاستراتيجي في المصارف ككل	3.42	0.71	متوسط

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) أن المتوسط الحسابي لتقدير الأفراد لمستوى الأداء المالي الاستراتيجي في المصارف السعودية المبحوث كان متوسطاً حيث بلغ الوسط الحسابي لتقدير أفراد العينة (3.42)، فقد كانت معظم إجابات المبحوثين حول الفقرات المتعلقة بأبعاد هذا المتغير ضمن الموافقة، كما تبين أن أكثر الأبعاد تقديراً هو بعد " استمرارية التحسين وإدامته" بوسط حسابي (3.54)، بينما كان بعد زيادة هامش الربح التشغيلي أقل هذه الأبعاد تقديراً فقد بلغ الوسط الحسابي لتقدير أفراد العينة لهذا البعد (3.20). وهذا يعني أن الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف السعودية ضمن المستوى المقبول من وجهة نظر مدراء الفروع الذين شملتهم الدراسة.

٣-٦اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد فرق معنوي بين متوسط تقدير مدراء الفروع في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية لمدى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في المصارف التي يعملون بها والمتوسط الفرضي (٣). لاختبار هذه الفرضية فإننا سوف نستخدم النتائج الواردة في الجدول رقم (2) التي أشارت إلى أن المتوسط العام لتقدير أفراد العينة لمدى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في المصارف السعودية كان متوسطاً (بدلالة الوسط الحسابي) وبالتالي فإنه

يتم رفض الفرضية بشكل مبدئي حيث أن متوسط تقدير أفراد العينة لمستوى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة أكبر من المستوى الفرضي (3). ولاختبار مدى معنوية الفرق بين المتوسط الحقيقي لمتغير تطبيق مفهوم المصارف الشاملة والمتوسط الفرضي (3) سيتم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة والجدول رقم (٧) يبين النتائج:

جدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار(T) للعينة الواحدة (One Sample T Test) لمتغير المخاطر الداخلية

م	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
1	التنويع في مصادر التمويل	3.15	0.58	-20.604	.000	67	رفض
٢	التنويع في مجال الاستثمار	3.57	0.60	-18.688	.000	67	رفض
٣	التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	3.3	0.57	-9.422	.000	67	رفض
٤	تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	4.13	0.68	-9.480	.000	67	رفض
٥	تطبيق مفهوم المصرف الشامل	3.54	0.64	-25.443	.000	67	رفض

نلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٠) وجود فرقاً معنوياً بين المتوسط الحقيقي لمتغير تطبيق مفهوم المصرف الشامل والأبعاد المكونة له والمتوسط الفرضي (3)، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) لجميع الأبعاد وللمتغير ككل وبالتالي يتم رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي تعتبر وجود فرق معنوي بين المتوسط الفرضي (3) والمتوسطات الحقيقية لتقدير الأبعاد المكونة للمتغير، وهذا يعني معنوية تقدير الأفراد لكل وظيفة من وظائف المصرف الشامل والتطبيق الكلي لمفهوم المصرف الشامل.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تطبيق المصرف لمفهوم المصارف الشاملة في تعزيز مكونات الأداء المالي الاستراتيجي المتوفرة من وجهة نظر مدراء الفروع في المصرف. لاختبار هذه الفرضية فإننا سوف نستخدم تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١١) الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة على مستوى الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف السعودية

المتغيرات المستقلة	B	T	Sig
التنويع في مصادر التمويل	.113	2.738	٠*.00
التنويع في مجال الاستثمار	.181	3.854	*.000
التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	.258	6.045	*.000
تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	.115	3.045	*.003
Adj R^2 =0.419 R^2 = 0.428 F= 49.695 Sig = 0.000			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$

- القوة التفسيرية للنموذج: بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.428) معامل التفسير المعدل (Adjust R2) (0.419)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة مسئولة عن (42,8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (مستوى الأداء المالي الاستراتيجي) والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.
- المعنوية الكلية للنموذج: أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (١١) إلى أن العوامل المستقلة في النموذج تؤثر معنويا في مستوى الأداء المالي الاستراتيجي حيث بلغت قيمة P–Value للإحصائي (F) (0.000) مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة(ككل) في المتغير التابع وأن النموذج صالح للاختبار، وهذا يعني أن واحداً على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.
- المعنوية الجزئية للنموذج: للتعرف على معاملات الانحدار المعنوية سوف نستخدم قيمة P–Value للإحصائي (T) حيث تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن متغيرات النموذج (التنويع في مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة) تؤثر بشكل معنوي في المتغير التابع (مستوى الأداء المالي الاستراتيجي) بالاستناد إلى قيمة (T) ومستوى دلالتها الذي كان اقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، كما بلغت درجة تأثيرهما على التوالي (0.113، 0.181، 0.258، 0.115).

–القرار: ومما سبق فانه يتم رفض الفرضية العدمية للنموذج وقبول الفرضية البديلة التي

تفترض أن النموذج معنوي أي وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في النموذج (التنويع في مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة) في المتغير التابع مستوى الأداء المالي الاستراتيجي في المصارف السعودية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد العينة لمستوى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في المصارف السعودية العاملة في المنطقة الغربية تعزى للمتغيرات الوسيطة التالية: نوع المصرف (تقليدي أو إسلامي)، ارتباط المصرف (محلي، أجنبي). والجدول رقم (١٢) يبين نتائج تحليل التباين المتعدد لإدراك مدراء فروع المصارف السعودية نحو تطبيق مفهوم المصرف الشامل تبعاً لمتغيرات (نوع المصرف، ارتباط المصرف).

الجدول رقم (١٢) نتائج تحليل التباين المتعدد لإدراك مدراء فروع المصارف السعودية نحو تطبيق مفهوم المصرف الشامل تبعاً لمتغيرات (نوع المصرف، ارتباط المصرف)

المتغير	قيمة Hotellings Trace	قيمة (ف) المناظرة	مستوى الدلالة
نوع المصرف	٠,٠٦١	٥,٧٣٩	٠,٠٠٠
ارتباط المصرف	٠,٠١٣	١,٥٩٨	٠,٦٥٨

*$\alpha \leq 0.05$

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA) على اعتبار أن وظائف المصرف الشامل من وجهة نظر المبحوثين (التنويع في مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة) متغيرات تابعة والمتغيرات التنظيمية (نوع المصرف، ارتباط المصرف) متغيرات مستقلة وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

أولا: الفروق في إدراك مدراء الفروع في المصارف السعودية نحو تطبيق وظائف المصرف الشامل تبعاً لمتغير" نوع المصرف": لدى أجراء تحليل التباين للمتغير المتعدد للفروق بين نوع المصرف (تقليدي، إسلامي) على(التنويع في مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار ، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية ، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة) مجتمعة كانت قيمة الإحصائي هوتلنجز (Hotellings) (٠,٠٦١)، وقيمة (ف) المناظرة لها (٥,٧٣٩) وهي دالة

إحصائيا عند مستوى (α=٠,٠٥).وهذا يشير إلى أنه توجد فروق في إدراك مدراء الفروع في المصارف السعودية نحو تطبيق وظائف المصرف الشامل تبعاً لمتغير" نوع المصرف". مما يقتضي رفض الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

كما تم أجراء اختبار (ف) الأحادية (Univariate F- test) للفروق بين المصارف المبحوثة تبعا لنوع المصرف في كل من (التنويع في مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة) كل على حده والجدول رقم (١٣) يبين نتائج هذه الاختبارات والتي دلت على وجود فروق دالة إحصائياً بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تطبيق وظائف المصارف الشاملة باستثناء وظيفة تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة حيث كان التقدير غير معنوي.

جدول (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك مدراء الفروع في المصارف السعودية نحو تطبيق وظائف المصرف الشامل تبعاً لمتغير " نوع المصرف

المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التنويع في مصادر التمويل	٤,٧٤٦	١	٤,٧٤٦	*٥,١٥٢	٠,٠١١
التنويع في مجال الاستثمار	٩,٩١٧	١	٩,٩١٧	*٨,١٢٣	٠,٠٠٠
التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	١١,٧٢٢	١	١١,٧٢٢	*١٣,٣٤٤	٠,٠٠٠
تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	٣,٤٦٩	١	٣,٤٦٩	٥,٥٩٧	٠,١٣٢

ثانياً: الفروق في إدراك مدراء الفروع في المصارف السعودية نحو تطبيق وظائف المصرف الشامل تبعاً لمتغير " ارتباط المصرف ":لدى أجراء تحليل التباين المتعدد للفروق بين المصارف الأجنبية والمصارف المحلية على تطبيق وظائف المصارف الشاملة(التنويع في مصادر التمويل، والتنويع في مجال الاستثمار، التنويع بدخول مجالات غير مصرفية، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة) مجتمعة كانت قيمة الإحصائي هوتلنجز (Hotellings) (٠,٠١٣)، وقيمة (ف) المناظرة لها (١,٥٩٨) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (α=٠,٠٥). وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق في إدراك مدراء الفروع في المصارف السعودية نحو تطبيق وظائف المصرف الشامل تبعاً لمتغير " ارتباط المصرف ". مما يقتضي قبول الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير.

٤-النتائج والتوصيات:

٤-١النتائج:

١-أظهرت الدراسة أن مستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة التي تناولتها الدراسة في المصارف السعودية التي شملتها الدراسة كان متوسطاً، حيث أن جميع المصارف اتجهت نحو الاستفادة من مميزات المصارف الشاملة وتأثيرها على النتائج النهائية لأعمال المصرف.

٢-بينت الدراسة أن أكثر وظائف المصارف الشاملة تطبيقاً في المصارف المبحوث كانت تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، وكان من أكثر تلك الأنشطة تكرارا (البطاقات الإلكترونية، التي تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة.)، وهذا يعكس سعي المصارف نحو تقديم خدمات مميزة تساعد في كسب العملاء الجدد وتحقق التميز التنافسي للمصرف، كما أنها تساعد في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية وعلى رأسها البقاء والنمو.

٣-بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية تفوقت عن المصارف التقليدية في تحقيق مفهوم المصرف الشامل حيث تفوقت عليها من وجهة نظر أفراد العينة في مستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة وكان التقدير معنوي.

٤-بينت الدراسة أن المصارف المحلية تفوقت عن المصارف الأجنبية في تحقيق مفهوم المصرف الشامل حيث تفوقت عليها من وجهة نظر أفراد العينة في مستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة غير أن هذا الفرق بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية غير دال إحصائياً.

٥-أظهرت الدراسة أن المصارف المبحوثة تتمتع بمستوى أداء مالي استراتيجي متوسط من وجهة نظر أفراد العينة، كما تبين أن أكثر الأبعاد تقديراً هو بعد " استمرارية التحسين وإدامته"، وهذا يعني أن إدارات المصارف السعودية تدرك أن نجاحها في سوق المنافسة، ومقدرتها على البقاء والصمود والاستمرار في السوق، يتطلب منها العمل بشكل حثيث وجدي؛ لتعزيز الأداء المالي الاستراتيجي، مما يعطيها القدرة على تحقيق الرؤى الاستراتيجية الخاصة بها والمتمثلة في الوصول إلى قطاع مصرفي قوي ومتين مالياً وفنياً يعمل بكفاءة وفاعلية وتنافسية عالية.

٦-توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة في أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف المبحوثة، حيث أنه كلما ازداد مستوى تطبيق المصرف لوظائف المصارف الشاملة كلما ازداد تقدير أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصرف، وبالتالي يمكن من خلال الاهتمام الجيد بتطبيق وظائف المصارف الشاملة وتعزيز

فوائدها أن نعزز من مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي.

٤-٢ التوصيات:

استنادا إلى ما سبق تقدم الدراسة التوصيات التالية:

١-وضع خطة استراتيجية لتطبيقات المصارف الشاملة ووظائفها المتعددة في المصارف السعودية تشتمل على متابعة وتوظيف مستجدات هذا المفهوم والاستفادة من فوائده المتعددة.

٢-وضع آلية تضمن التقييم المستمر لمدى الانسجام والتوافق بين وظائف المصارف الشاملة وما يستجد من أفكار من شانها تعزيز الأداء المصرفي وبين أداء المصارف السعودية وأعمالها التي من شانها التأثير على الميزة التنافسية للمصرف.

٣-تعزيز العوامل المؤثرة إيجاباً في مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي في المصارف السعودية في ضوء ما توصلت إليه الدراسة.

٤-إجراء المزيد من الدراسات للكشف عن العوامل الأخرى التي تساعد في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، وكذلك إجراء دراسات من شأنها الكشف عن فوائد تطبيقات مفهوم المصارف الشاملة ووظائفها المختلفة.

٥-إعادة اختبار فرضيات الدراسة في دراسات أخرى تطبق في بيئات مختلفة للتحقق من فعالية المدخل الذي استخدمته الدراسة في تعزيز أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف في ضوء مفهوم المصارف الشاملة ووظائفها المختلفة.

قائمة المراجع

٥-١المراجع باللغة العربية:

١-السيد أحمد عبد الخالق: المصارف التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، سلسلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق المنصورة، ١٩٨٩.

٢-جواد حديد: الواقع المصرفي العربي ومدى انسجامه مع فكرة ومفهوم المصارف الشاملة، مع إشارة خاصة إلى التجربة الأردنية، ندوة اتحاد المصارف العربية، ٢٠- ٢٣ يوليو ١٩٩٤.

٣-حمدي عبد العظيم: أهمية التحول إلى المصارف الشاملة، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ٣/١١ – ١٩٩٩/٣/٢٥.

٤-خالد أمين عبد الله: المصارف الإسلامية ومفهوم المصارف الشاملة عليها، ندوة اتحاد المصارف العربية، ٢٠-٣٢ يوليو ١٩٩٤.

٥-عدنان الهندي: المصارف الشاملة ودورها في تطوير اسواق المال ودعم جهود التخصيص، ندوة اتحاد المصارف العربية، ٢٠- ٢٣ يوليو ١٩٩٤.

٦-فائقة الرفاعي: الاتفاقية العامة للخدمات المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي في الدول العربية، مؤتمر الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٣ -١٥ يناير ١٩٩٦.

٧-مصطفى رشدي شيحة: الاندماج المصرفي، ندوة الإبعاد الاقتصادي والإدارية للاندماج المصرفي، مركز البحوث اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٩/٨/٢٨.

٨-مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٨.

٩-اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣.

١٠-مركز بحوث بنك مصر: التخطيط الاستراتيجي في المصارف في عالم متغير أوراق بحثية، بنك مصر، القاهرة، ١٩٩٩.

١١-بو فضة، مروان محمد،" .(2006) نحو تطوير نظام متوازن لقياس الأداء الاستراتيجي في المؤسسات المصرفية الإسلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

١٢-الحمدوني، الياس خضير (٢٠٠١): الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة، اليمن، جامعة حضرموت

١٣-درغام، ماهر وأبو فضة، مروان (٢٠٠٩) أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن (BSC)

في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانة) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص٧٤٤- ص ٧٨٨ يونيو ٢٠٠٩.

١٤-إبراهيم شحاته: بعض الاتجاهات المعاصرة في التشريعات المصرفية – مع المقارنة بالوضع في دول مجلس التعاون الخليجي، ملحق الأهرام الاقتصادي، عدد ١٩٩٦/١٠/٢٨.

١٥-رشدي، صالح عبد الفتاح، (٢٠٠٢) المصارف الشاملة، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت.

١٦-الطاهر، عكاب سالم (٢٠٠٧)، الصيرفة الشاملة والمخاطر المحسوبة، صحيفة تشرين، الصفحة الاقتصادية بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٠.

١٧-عبد الخالق، أحمد (٢٠٠٢) المصارف الشاملة، مؤتمر عمليات المصارف بين النظرية والتطبيق، منظم المؤتمر، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، الأردن، ٢٢-٢٠٠٢/١٢/٢٤.

١٨-عبد الله، خبانة (٢٠٠٩) إشكالية الأخذ بنظام المصارف الشاملة في الجهاز المصرف الجزائري، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة: "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، عمان –الأردن ٢٧ – ٢٩ نيسان ٢٠٠٩.

١٩-محمد، سام (٢٠٠٩) دراسة استجابة المصارف السورية للتحول إلى مصارف شاملة، حالة دراسية: المصرف التجاري السوري، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة: "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، عمان – الأردن ٢٧ – ٢٩ نيسان ٢٠٠٩.

٢٠-محمد، شيخي (٢٠٠٦) متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج والصيرفة الشاملة–دراسة حالة الجزائر. الملتقى الدولي: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" جامعة بسكرة – الجزائر، يومي ٢١ – ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦

٢١-المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي،أعداد مختلفة.

٢٢-تقرير البنك الدولي، يوليو ٢٠٠١٩.

٢٣-تقرير اتحاد المصارف العربية، يوليو ٢٠١٩.

٥-٢ المراجع الإنجليزية:

- Al-Jarhi, Mabid Ali (2005) The Case for Universal Banking as A Component of Islamic Banking, Islamic Economic Studies Vol. 12,

No. 2 & Vol. 13, No. 1, February & August 2005

- Barth, J., G. Caprio, and R. Levine. 2004. Bank Supervision and Regulation: What Works Best? Journal of Financial Intermediation 13:205–48.
- Bharath, S., S. Dahiya, A. Saunders, and A. Srinivasan. 2007. So What Do I Get? The Bank's View of Lending Relationships. Journal of Financial Economics 85:368–419.
- Buglione, Luigi, and Alain Abran, (2000). "Balanced Scorecard and GQM: What Are the Differences?", FESMA-AEMES Software Measurement Conference.
- Elsas R, Krahnen J (2003) Universal Banks and Relationships with Firms, The German Center for Financial Studies.
- Fabrizio Casalin and Enzo Die (2011) The Diversification Benefits of Universal Banks, Newcastle Discussion Papers in Economics: ISSN 1361 – 1837
- Gagliardi, Stefano M. (2011) On the Existence of Synergies in Universal Banking, Master Thesis university of Zurich, turkey.
- Kraujalis, Š (2001) The Development of Universal Banking in Lithuania, Informatics, 2001, Vol. 12, No. 4, 509–518 509 □ 2001 Institute of Mathematics and Informatics, Vilnius.

هوامش الدراسة

١ –محمود عبد العزيز، ١٩٩٧: ١٥؛ حمدي عبد العظيم، ١٩٩٩، خالد أمين عبد الله، ١٩٩٧ وغيرهم. ٦٥–٦٩.

٢ –مصطفى رشدي شيحة: الاندماج المصرفي، ندوة الإبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، مركز البحوث اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٩/٨/٢٨. ١٩٩٦، ص ١٦٦–١٦٩.

٣ –السيد أحمد عبد الخالق: المصارف التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، سلسلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق المنصورة، ١٩٨٩– ص ٦٩ –٧٠.

٤- حمدي عبد العظيم: أهمية التحول إلى المصارف الشاملة، مرجع سبق ذكره ١٩٩٩.

٥ –تقرير اتحاد المصارف العربية الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، يوليو ٢٠١٩.

٦- تقرير البنك الدولي، يوليو ٢٠١٩.

٧– تقرير اتحاد المصارف العربية الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، مرجع سبق ذكره.

٨ –تقرير البنك الدولي، مرجع سبق ذكره

٩ –تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، يوليو ٢٠١٩.

١٠ –تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سبق ذكره.

١١- تقرير اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، مرجع سبق ذكره.

١٢- تقرير اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث، يوليو ٢٠١٩م.

١٣ –مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي،٢٠١٨.